«موسكو تايمز» : الكرملين يبني ملجأً مضادًا للقنابل النووية

روسيا تصد «هجوما كبيرا» على دونيتسك وأوكرانيا تكتفي «بإشارة صمت»

«وكالات» : أعلنت موسكو –أمس الاثنين– صد هجوم وصفته بالكبير في منطقة دونباس شرق أوكرانيا، مشيرة إلى وجود جنرال روسي كبير بمنطقة القتال وقتها. في حين اكتفت كييف ببث فيديو يظهر عناصر من قواتها تومئ بإشارة الصمت، في إيحاء بسرية العمليات.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن القوات الأوكرانية شنت هجوما واسع النطاق في 5 قطاعات باتجاه جنوب دونيتسك في مقاطعة دونباس التي أعلنت موسكو ضمها بعد أشهر من اندلاع الحرب.

وأضافت الوزارة أن قواتها أحبطت الهجوم وقتلت 250 جنديا أوكرانيا، إضافة إلى تدمير 16 دبابة و3 مركبات نقل مشاة و21 عربة مصفحة، مشيرة إلى أنه تم القضاء على مجموعة استطلاع أوكرانية في أوغليدار جنوبي دونيتسك.

وأضاف المتحدث باسم الدفاع إيغور كوناشينكوف أن 6 كتائب آلية وكتيبتي دبابات شاركت في هذا الهجوم الأوكراني. كما تحدثت مراسلة الجزيرة عن قصف متبادل بين القوات الروسية والأوكرانية في جبهة مارينكا جنوبي دونيتسك.

وقالت وزارة الدفاع الروسية إن رئيس هيئة الأركان العامة فاليري غيراسيموف كان في المنطقة التي وقع فيها الهجوم الأوكراني.

ويتعرض الجنرال غيراسيموف –الذي عين في يناير «قائدا للمجموعة المشتركة للقوات» المنتشرة بأوكرانيا– لانتقادات وصلت أحيانا حد الإهانات من قائد مجموعة «فاغنر» يفغيني بريغوجين.

ويتهم بريغوجين كلا من غيراسيموف ووزير الدفاع سيرغي شويغو بالمسؤولية عن مقتل وإصابة «عشرات آلاف» المقاتلين الروس في أوكرانيا بسبب حرمانهم من الذخيرة خصوصا.

وعلى جبهة أخرى، أفادت السلطات المحلية التابعة لموسكو في مقاطعة زابوروجيا بأن اشتباكات مع القوات الأوكرانية بمنطقة فريمفسكي استمرت أكثر من 8 ساعات.

في المقابل، نشرت وزارة الدفاع الأوكرانية مقطع فيديو يُظهر عناصر من القوات التابعة لها يشيرون بعلامة الصمت، معنونة المقطع بالقول إن الخطط تحتاج الصمت، وإنه لن يكون هناك إعلان لبدء الهجوم المضاد.

وقد أظهر الفيديو مجموعة من الاختصاصات العسكرية القتالية والآليات والمدرعات، بما فيها الطائرات الحربية، وهي في حالة فعالية قتالية.

وكانت وسائل إعلام أوكرانية قد نشرت فيديو قالت إنه لاختراق بث قنوات روسية بشبه جزيرة القرم، وبث إعلان وزارة الدفاع الأوكرانية بشأن التزام الصمت.

وقالت المتحدثة باسم قيادة عمليات الجنوب في القوات الأوكرانية ناتاليا هومينيوك إن العجز الروسي عن معرفة اتجاه الهجوم المضاد يبقي الجيش الروسي متأهبا ويدفعه للتحرك في عدة أماكن.

وفي باخموت، قال قائد القوات البرية الأوكرانية أولكسندر سيرسكي أمس إن قواته تواصل التقدم قرب هذه المدينة التي أعلنت روسيا السيطرة عليها بعد أشهر من المعارك الدامية.

وأضاف سيرسكي أن قواته نجحت في تدمير موقع روسي قرب باخموت، مضيفا عبر تطبيق تليغرام للمراسلة «نواصل المضي قدما».

في غضون ذلك، نقلت وكالة رويترز عن قائد مجموعة فاغنر يفغيني بريغوجين أن القوات الأوكرانية سيطرت على أجزاء من شمال باخموت.

من جهتها، أعلنت السلطات الأوكرانية مجددا حالة التأهب الجوي أمس في 5 مناطق (سومي وبولتافا وخاركيف ودنيبروبتروفسك وميكولايف) وكذلك أجزاء من منطقتي خيرسون وزاباروجيا الخاضعتين لسيطرة كييف.

وفي لندن، قالت الاستخبارات البريطانية إن روسيا شنت هجمات بأكثر من 300 طائرة مسيرة إيرانية ضد أوكرانيا في مايو الماضي.

وأضافت في تغريدة على تويتر أن روسيا تستخدم المسيرات لإجبار أوكرانيا على إطلاق أكبر عدد من صواريخ الدفاع الجوي المتطورة والقيمة، وأشارت إلى أن أوكرانيا حيدت ما لا يقل عن 90% من المسيرات باستخدام أسلحة دفاع جوي أقدم وأرخص مع تشويش إلكتروني.

ومنذ أسابيع، تصاعد الحديث عن اقتراب هجوم مضاد تشنه كييف لاستعادة الأراضي التي تسيطر عليها روسيا شرقي البلاد وجنوبيها، ضمن ما تطلق عليها موسكو «عملية عسكرية خاصة» دخلت شهرها الـ16.

وتعليقا على هذه التطورات، قال مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان إن بلاده تعتقد أن هجوم كييف المضاد على روسيا سيعيد الأراضي الأوكرانية المهمة إستراتيجيا من قبضة موسكو.

وأضاف سوليفان –في حديث مع محطة «سي إن إن» (CNN) الأميركية– أن بلاده مستمرة في دعم أوكرانيا ضد العدوان الروسي، على حد وصفه.

وتقول أوكرانيا إنها بحاجة إلى مزيد من الأسلحة، ومنها الصواريخ بعيدة المدى، للدفاع عن نفسها في مواجهة الهجمات الروسية، ولاستعادة السيطرة على أراضيها المحتلة.

ومن جهتها، حذرت الرئاسة الروسية من أن إمداد فرنسا وألمانيا كييف بصواريخ بعيدة المدى سيؤدي إلى جولة أخرى من «تصاعد التوتر» بالصراع الأوكراني.

وفي الداخل الروسي، أعلنت سلطات بيلغورود الروسية أن مناطق في المقاطعة تعرضت لقصف بأكثر من 70 صاروخا.

من جهتها، قالت وزارة الدفاع الروسية إنها أحبطت محاولة تسلل جديدة من قبل من سمتها مجموعة تخريبية أوكرانية لعبور الحدود في المقاطعة.

بدوره، قال حاكم مقاطعة كالوغا غربي روسيا فلاديسلاف شابشا إن مسيرتين سقطتا على طريق إم3– الدولي المؤدي إلى أوكرانيا دون وقوع خسائر.

وأضاف المسؤول الروسي أن أجهزة الأمن والطوارئ أغلقت الطريق الرئيسي وفتحت طرقا فرعية وبدأت تحقيقات في الحادث.

وفي وقت سابق، نقلت رويترز عن حاكم بيلغورود أن حريقا اندلع في إحدى منشآت الطاقة بالمقاطعة نتيجة هجوم بطائرة مسيرة فجر الأحد.

وكان حاكم المقاطعة فياتشيسلاف غلادكوف قد قال إن القوات الروسية تخوض معارك مع من سماها مجموعة تخريب أوكرانية في بلدة نوفويا تافولجانكا الحدودية، معربا عن استعداده لمقابلة هؤلاء المسلحين الذين أعلنوا عن أسر جنديين روسيين لمناقشة عملية تبادل للأسرى.

وتتعرض بيلغورود للاستهداف منذ الشهر الأول من الحرب الروسية على أوكرانيا، وزادت وتيرة الهجمات ونوعيتها الأسابيع الماضية، وتعد المقاطعة خط إمداد رئيسيا للقوات الروسية الموجودة داخل أوكرانيا.

من ناحية أخرى وقعت السلطات الروسية صفقة لبناء ملجأ مضاد للقنابل النووية تحت أرض أرقى مستشفيات العاصمة، وذلك بعد أيام من تعرض موسكو لهجوم بمسيرات، وفقًا لما يقول موقع موسكو تايمز Moscow Times الإخباري إنه اطلع عليه.

وسيقع المبنى –الذي تم التوقيع على صفقته في 26 مايو الماضي– تحت المستشفى المركزي التابع لمكتب رئيس الاتحاد الروسي في موسكو.

ويراد لهذا المبنى أن يشيد «في وقت قياسي» بحيث ينبغي أن يتم الانتهاء منه بحلول 20 ديسمبر/كانون الأول القادم، على أن يضم 800 مكان مخصص لنخبة موسكو لمواجهة أي هجوم نووي.

وفي حالة وقوع هجوم نووي، فإن هذا الملجأ يتوقع أن يوفر حماية للمقيمين داخله من انفجار قوي، وأن يحميهم من الإشعاع في منطقة تمتد 10 كيلومترات.

ولإقامة هذا الملجأ وقعت الإدارة الرئاسية الروسية صفقة بقيمة 35 مليون روبل (433 ألف دولار) قبل أيام، بحسب ما هو مدرج على موقع المشتريات الحكومية.

وتتضمن وثائق المشتريات أنظمة اتصالات خاصة «للمسؤولين الخاضعين لحماية الدولة» في قائمة المرافق المطلوبة، كما يتوقع أن يشمل الملجأ العديد من مداخل ومخارج الطوارئ، والغرف الرئيسية والفرعية، بالإضافة إلى نظام تهوية وتدفئة متطور لتنقية الهواء من «وسائل الدمار الشامل الغازية» والسماح بتنفيذ «الإجراءات الطبية زمن الحرب».

ويأتي هذا الإعلان في الوقت الذي يبدو فيه بدء الهجوم المضاد الأوكراني وشيكًا بشكل متزايد، وبعد أن تعرضت موسكو في 30 مايو لهجوم بطائرات مسيرة.

وهو دليل، حسب مجلة لوبوان Le Point الفرنسية، على أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي يعيش في خوف من التعرض للاغتيال، أراد زيادة إجراءاته الأمنية ببناء هذا المخبأ المضاد للأسلحة النووية.

الجيش الروسي يسطير على مناطق إستراتيجية واسعة في أوكرانيا

تتمات

اليوم .. انتخابات

فوق كل اعتبار، إذ تعد ورقة الاقتراع الخطوة الأولى لتصحيح المسار وتحقيق الإصلاح والتطور المنشود، فيما يشدد مراقبون ومحللون سياسيون على أهمية هذه الانتخابات، ويصفونها بأنها «مفصلية»، استنادا إلى أنها ستسهم بنصيب كبير، في رسم مستقبل الكويت السياسي والاقتصادي، خصوصا في ظل الظروف والتطورات المهمة والخطيرة والتي تمر بها المنطقة والعالم.

ويختار الناخبون الذين يحق لهم التصويت وعددهم 793646 مواطنا ومواطنة 50 نائبا، من بين 207 مرشحين ومرشحات في عملية اقتراع تجرى وفق نظام الصوت الانتخابي الواحد، وتنطلق في الساعة الثامنة صباحا ولمدة 12 ساعة متتالية.

وعقب إغلاق باب الاقتراع عند الثامنة مساء وانتهاء عملية التصويت، تبدأ عملية فرز الأصوات، تمهيدا لإعلان النتائج الرسمية وتسمية الفائزين بعضوية المجلس لأربع سنوات مقبلة.

وتأتي هذه الانتخابات إثر صدور المرسوم رقم 62 لسنة 2023 في الأول من مايو الماضي الذي تم بموجبه حل مجلس الأمة، نزولا واحتراما للارادة الشعبية، والرجوع إلى الأمة مصدر السلطات، لتقرر اختيار ممثليها للمشاركة في إدارة شؤون البلاد في المرحلة القادمة بما يساعد في تحقيق غاياتها المنشودة.

وصدر المرسوم رقم 64 لسنة 2023 بدعوة الناخبين للاقتراع والذي تحدد له اليوم، ويشهد تعطيل العمل في الدوائر الحكومية ليتفرغ المواطنون لممارسة حقهم الانتخابي.

ويتنافس في الدائرة الانتخابية الأولى 34 مرشحا ومرشحة للحصول على أصوات ناخبي الدائرة وعددهم نحو 99779 ناخبا وناخبة، ويتنافس في الدائرة الثانية 45 مرشحا ومرشحة للحصول على أصوات 90394 ناخبا وناخبة.

وفي الدائرة الثالثة يتنافس 34 مرشحا ومرشحة على أصوات 137978 ناخبا وناخبة، في حين يتنافس في الدائرة الرابعة 47 مرشحا ومرشحة على 208740 صوتا انتخابيا.

ويسعى المرشحون في الدائرة الخامسة والبالغ عددهم 47 لحصد أصوات ناخبيهم، وعددهم 256755 ناخبا وناخبة.

وسيكون التصويت وفق المادة 32 من قانون 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة عن طريق شهادة الجنسية الأصلية، إذ تعرض على رئيس لجنة الانتخاب للاطلاع عليها، ومن ثم يقوم بختمها بختم خاص بعد التحقق من الشخصية من واقع شهادة الجنسية.

وفي حال فقدان شهادة الجنسية فإن وزارة الداخلية ممثلة في الإدارة العامة للجنسية ووثائق السفر، أكدت استعدادها لاستقبال الناخبين في يوم الاقتراع لإصدار شهادة «لمن يهمه الأمر» تمكنهم من التصويت.

وللاستعلام عن القيد الانتخابي ومقر الاقتراع والتصويت، بإمكان الناخبين استخدام التطبيق الحكومي الموحد للخدمات الإلكترونية «سهل»، أو زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية في حين خصصت إدارة شؤون الانتخابات الخط الساخن رقم 1889888 للرد على أي استفسارات للناخبين طوال ساعات الاقتراع.

وتداعت الجهات الحكومية لمواكبة العرس الديمقراطي بالتكامل، والتنسيق المشترك، لتستبق موعده بحزمة من التجهيزات اللازمة لإخراجه بصورة مثلى تليق بدولة الكويت وتاريخها الديمقراطي، إذ أكد وكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس استعداد وجاهزية الأجهزة الأمنية لتنظيم وتأمين العملية الانتخابية.

وجهزت وزارة العدل 759 لجنة انتخابية موزعة على 118 مدرسة في جميع المحافظات، إذ يبلغ عدد اللجان الانتخابية في الدائرة الأولى 93 لجنة وفي الدائرة الثانية 91 لجنة والثالثة 135 لجنة والرابعة 201 لجنة والخامسة 239 لجنة.

ورسمت وزارة الإعلام بتوجيهات من وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري خطة متميزة لمواكبة العرس الانتخابي، تضمنت مركز اتصال رئيس يمثل مركز القيادة لتغطية هذا الحدث بشكل شامل وتفصيلي من خلال شبكة مراسلين وطواقم فنية تغطي جميع الدوائر الانتخابية وستة استديوهات خارجية لنقل جميع المعطيات أولا بأول بسرعة ودقة علاوة على تخصيص «استوديو 800» و«استوديو 300» لتغطية الانتخابات.

كما خصصت «الإعلام» مركزا مجهزا بجميع الخدمات التي تلبي احتياجات الإعلاميين سواء من داخل الكويت أو خارجها، إذ تمت دعوة نحو 50 إعلاميا من مختلف دول العالم للاطلاع على سير العملية الانتخابية والديمقراطية في البلاد.

وأعلنت وزارة الصحة إتمامها الاستعدادات اللازمة لمواكبة الانتخابات وذلك بتجهيز العيادات الطبية في جميع اللجان بالدوائر الخمس، وتزويدها بفني الطوارئ الطبية وسيارات الإسعاف.

وأكد المدير العام لبلدية الكويت بالوكالة سعود الدبوس تسخير كل الإمكانات لعملية الاقتراع، لإنجاح العرس الديمقراطي تعزيزا لمكانة البلاد.

وأعلنت قوة الإطفاء العام انتهاء جميع استعداداتها وترتيباتها اللازمة لتأمين مقار الاقتراع، واتخاذها الإجراءات والاحتياطات اللازمة بهذا الشأن بالتعاون مع جميع الجهات المعنية في الدولة.

كما أعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة والطفولة مي البغلي، موافقة مجلس الوزراء على السماح للجمعية الكويتية لمتابعة وتقييم الأداء البرلماني وجمعية النزاهة الكويتية وجمعية الصحافيين الكويتية وجمعية الشفافية الكويتية، بالمشاركة في الإشراف على إجراءات ومتابعة سير عملية الانتخاب لتحقيق أعلى معايير الشفافية ودعما لدور وشراكة منظمات المجتمع المدني في العملية الديمقراطية.

النواف : لا تنظروا

منافسا قويا في البطولات الإقليمية والدولية.

وذكر سموه أن القائمين على الهيئة العامة للرياضة يعدون من خيرة الشباب ويعملون حاليا على وضع خطط استراتيجية للمستقبل، داعيا سموه الجميع إلى التعاون معهم للنهوض بالرياضة الكويتية حتى تعود كما عهدناها في السابق.

وأعرب سمو رئيس مجلس الوزراء عن فخره واعتزازه بالإنجازات التي حققتها الكويت بسواعد أبنائها الرياضيين وما قدموه من مستويات عالية تكللت بالحصول على أعلى المراكز، داعيا سموه إياهم إلى تحقيق المزيد من الإنجازات ورفع علم الكويت عاليا في الاستحقاقات الرياضية المقبلة.

هذا وألقى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري كلمة، أكد فيها أن الاحتفاء بهذه الكوكبة المميزة من الرياضيين، يأتي تقديرا وتتويجا لإنجازاتهم، مشيرا إلى أن رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء الأبوية تمثل دافعا للمكرمين لتحقيق المزيد من الإنجازات لرفعة الكويت في جميع المحافل الدولية.

وقد قام سمو رئيس مجلس الوزراء بتكريم الرياضيين والرياضيات المتميزين لعام 2023، من مختلف الهيئات واللجان والاتحادات والأندية الرياضية الكويتية.

حضر الحفل مدير الهيئة العامة للرياضة يوسف البيدان، ورئيس اللجنة الأولمبية الكويتية الشيخ فهد ناصر صباح الأحمد، وكبار مسؤولي الدولة وديوان رئيس مجلس الوزراء.

مجلس الوزراء

مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون مجلس الوزراء د. خالد الفاضل وعدد من قيادي ديوان الخدمة المدنية بمشروع الترشيح الفوري لخريجي الجامعات المتميزة، وكذا حصر الابتعاث على الجامعات المتميزة، بينما يستمر منح الاجازات الدراسية لمن يرغب بالدراسة في الجامعات المعتمدة وفق الشروط التي تضعها الجهات.

الاقتصاد الكويتي

جاء ذلك في بيان صحفي أصدره بنك الكويت المركزي، بمناسبة انتهاء مهمة بعثة خبراء صندوق النقد الدولي للبلاد، خلال الفترة 16–30 مايو 2023 في إطار المشاورات الدورية السنوية لعام 2023، بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق.

وأوضح البيان أن النمو في عام 2022 جاء مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع أسعار النفط وكميات انتاجه. ومن المتوقع تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته 0.1 في المئة «انكماش القطاع النفطي بنسبة 2.7 في المئة، ونمو القطاعات غير النفطية بنسبة 3.8 في المئة» في عام 2023، وعزا الخبراء التراجع في توقعات النمو إلى قرار «أوبك+» بشأن تخفيض إنتاج النفط وتباطؤ النمو في الطلب الخارجي.

وفيما يتعلّق بمستويات الأسعار المحلية، أشار الخبراء إلى أن دولة الكويت استطاعت احتواء التضخم وذلك من خلال الاستفادة من التشديد النقدي لبنك الكويت المركزي، والتمرير المحدود للارتفاعات في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بفضل الدعوم الحكومية والأسعار المدارة. وشهد معدل التضخم السنوي لدولة الكويت تراجعًا ليصل إلى 3.7 في المئة في أبريل 2023، وذلك بعد أن وصل إلى أعلى مستوياته عند 4.7 في المئة في أبريل 2022. كما يتوقع خبراء الصندوق استمرار احتواء التضخم مع تباطؤ الانتعاش الاقتصادي، مدعومًا بانخفاض الأسعار العالمية للغذاء والطاقة.

وعلى صعيد الموازين الداخلية والخارجية لدولة الكويت، أشار خبراء الصندوق إلى أن هذه الموازين تعززت خلال العام الماضي نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية. ومن المقدّر أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 22/2023 «بحساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون تحويل مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة» فائضًا بنسبة 22.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، مقارنةً بفائض في الموازنة العامة خلال السنة المالية الماضية نسبته 6.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي لعام 2021. وتماشيًا مع ذلك، تشير التقديرات إلى أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد سجل فائضًا بنسبة 33 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة بفائض نسبته 26.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021. علاوة على ذلك، زادت الأصول الاحتياطية الرسمية إلى 48.2 مليار دولار أمريكي «بمعدل تغطية يُعادل 10.3 شهرًا من الواردات المتوقعة» في نهاية عام 2022، وهذه الاحتياطيات تغطي بشكلٍ كافٍ مخاطر تمويل ميزان المدفوعات.

وفيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية للبنوك الكويتية، أشار خبراء الصندوق إلى أن بنك الكويت المركزي استطاع المحافظة على الاستقرار المالي، وأشاروا إلى أن البنوك الكويتية لا تزال تتمتع برؤوس أموال وسيولة جيدة – تتجاوز بشكل مريح المتطلبات التنظيمية الاحترازية – بينما تظل نسبة القروض غير المنتظمة منخفضة، كما لا يزال النمو في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قويًا، على الرغم من قيام بنك الكويت المركزي برفع أسعار الفائدة بواقع 250 نقطة أساس منذ أن بدأت دورة تشديد السياسة النقدية منذ العام الماضي.

وعلى صعيد المخاطر، أشار الخبراء إلى أن التأخير في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة يمكن أن يؤدي إلى سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين، مع إعاقة التقدم نحو تنويع الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية.

وفيما يتعلّق بالاستقرار النقدي، أشار خبراء الصندوق إلى بقاء نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة «غير معلنة» من العملات ركيزة ملائمة للسياسة النقدية، وأشاروا إلى أن نظام سعر الصرف يُساهم في بقاء التضخم منخفضًا ومستقرًا لسنوات عديدة، كذلك يمنح بنك الكويت المركزي بعض الاستقلالية في السياسة النقدية. ويُعد الاستمرار في المحافظة على استقلالية البنك المركزي أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وعلى صعيد السياسة المالية لدولة الكويت، أكد خبراء الصندوق أن السياسة المالية تساهم في دعم التعافي وتعزيز الاستدامة المالية، وهناك حاجة ملحة إلى ضبط أوضاع المالية العامة، كما أشاروا إلى أن مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 23/2024 يتضمن توسعًا ماليًا كبيرًا في الإنفاق العام، يتركز في زيادة الإنفاق الجاري على فاتورة أجور القطاع العام، فضلاً عن الدعوم والمزايا الاجتماعية. وفيما يتعلّق بالإصلاحات المالية، أشار خبراء الصندوق إلى أن هناك حاجة إلى ضبط أوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانبي الميزانية خاصة الإنفاق العام والإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيد فاتورة أجور القطاع العام، والتخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة مع استبدالها بدعم الدخل المستهدف للأسر محدودة الدخل. ولزيادة الإيرادات غير النفطية، ينبغي إدخال ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5 في المئة، كما ينبغي فرض ضرائب انتقائية على التبغ والمشروبات السكرية، على النحو المتفق عليه مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى في 2015/2016. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي توسيع ضريبة دخل الشركات بنسبة 15 في المئة لتشمل الشركات المحلية، مما سيجعل دولة الكويت تفي بمتطلبات اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «OECD» بشأن الحد الأدنى لضرائب الشركات متعددة الجنسيات.

الهاجري : الكويت

احترازي، بالتنسيق مع الدول المشاركة في اتفاق «أوبك بلس»، التي سبق أن أعلنت في شهر أبريل عن تخفيضات تطوعية.

وذكر أن هذا الخفض التطوعي سيكون من مستوى الإنتاج المطلوب، حسب ما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري الـ35 لـ «أوبك بلس».

«الصحة» : 123 عيادة

30 سيارة إسعاف موزعة حسب كثافة الناخبين في جميع الدوائر.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند في تصريح صحفي، إنه تم تجهيز وتوفير خمس عيادات طبية موزعة على مراكز الاقتراع الرئيسية و118 عيادة في مقار اللجان الفرعية، مؤكدا أن جميع العيادات مجهزة بكادر طبي وتمريضي وفنيي طوارئ طبية.

وأضاف السند انه تم ايضا توفير 30 سيارة إسعاف، بواقع 17 سيارة من إدارة الطوارئ الطبية للوزارة و13 سيارة إسعاف مشاركة من شركة نفط الكويت والحرس الوطني، تم توزيعها حسب عدد كثافة الناخبين في الدوائر الانتخابية.

وثمن جهود جميع الفرق الصحية المشاركة في انتخابات «امة 2023»، لتقديم الخدمات الطبية المطلوبة في جميع المنشآت ومراكز الاقتراع.

صرف الأعمال

رفع للمدير العام بالوكالة، كشوفات الأعمال الممتازة لجميع الادارات، في القطاعات المركزية وادارات افرع البلدية في المحافظاتز

محمد صلاح

كما تداولت عدة مواقع وقنوات صورة الشرطي المصري، في حين لم يصدر على الفور تعليق من الجانب المصري بهذا الشأن، كما لم يتسن التأكد من صحة الصورة أو هوية صاحبها من مصدر مستقل، وفي وقت سابق، ذكرت هيئة البث الإسرائيلية العامة أن إسرائيل ما زالت تحتجز جثمان منفذ الهجوم، وقالت إن السلطات الإسرائيلية تستعد لتسليم الجثمان إلى السلطات المصرية خلال الأيام المقبلة.

ولاحقا، قالت القناة الإسرائيلية 12 إن إسرائيل أعادت أمس جثة الشرطي المصري منفذ هجوم العوجة إلى بلاده.

في سياق متصل، أعلن رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي أن نتائج التحقيقات العسكرية في عملية العوجة ستصدر بعد أسبوع.

وكانت وسائل إعلام إسرائيلية نشرت أمس نتائج تحقيق أولي للجيش في الهجوم الذي وصفه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ومسؤولون آخرون في حكومته بالخطير.

وأظهرت نتائج التحقيق الأولي أن الشرطي المصري خطط لكل خطوة مسبقا وكان يعرف المنطقة جيدا، بما في ذلك موقع المراقبة الذي قتل فيه اثنين من الجنود الثلاثة، بحكم عمله حارس حدود.

بنكا «الأهلي

منشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت أمس الاثنين، إن الجهات الاستشارية انتهت من إعداد دراسة جدوى عملية الاستحواذ، موضحا أنه بعد مناقشة نتائج التوصية المرفوعة من بنك الخليج تم التوافق على العدول عن المشروع.

وأكد أنه سوف يستمر في خطته الاستراتيجية التي تهدف إلى خلق قيمة مضافة للمساهمين، عبر تقديم الخدمات المالية المبتكرة لتحقيق النمو المستدام، آخذا بعين الاعتبارات البيئة التشغيلية الحالية والمستقبلية لتحقيق مصلحة المساهمين.

وفي بيان مماثل أعلن بنك الخليج أن شركة «ماكينزي» للاستشارات الإدارية انتهت من إعداد دراسة جدوى عملية الاستحواذ تم عرض نتائجها على مجلس الإدارة، وبعد مناقشة التوصية المرفوعة من البنك الأهلي الكويتي تم التوافق عن العدول عن مشروع الاستحواذ الذي سبق الإعلان عنه.